

إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية - دراسة حالة مصرف السلام الجزائري (2011-2019)

Liquidity Risk Management in Islamic Banks- Case study of Alsalam Bank-Algeria (2011-2019)شنيوي رشيد¹ ، د. سيد اعمر زينب²¹ جامعة أحمد دراية - أدرار (الجزائر)، rac.chenini@univ-adrar.edu.dz² جامعة أحمد دراية - أدرار (الجزائر)، zey.sidamor@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/23

تاريخ الإرسال: 2021/05/09

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية الجزائرية. وقد تم تناول هذا البحث من خلال التطرق لمخاطر السيولة المصرفية، ثم التطرق لكيفية إدارة مخاطر السيولة في مصرف السلام الجزائري. وقد اعتمدنا في هاته الدراسة على الأسلوبين الوصفي والتحليلي، من خلال التعرف على مخاطر السيولة المصرفية، ثم تحليل ومناقشة إدارة مخاطر السيولة بمصرف السلام الجزائري خلال السنوات 2011-2019، بالإعتماد على تقاريره المالية السنوية. ولتحقيق ذلك قسمت الورقة البحثية إلى محورين، تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي لمخاطر السيولة المصرفية، أما المحور الثاني فقد تناول إدارة مخاطر السيولة بمصرف السلام الجزائري. وتوصلت الدراسة إلى أن مصرف السلام الجزائري يحقق نتائج مالية إيجابية وهي في ارتفاع مستمر، إلا أنه يتعرض لمخاطر سيولة مرتفعة، وخاصة في سنة 2019.

كلمات مفتاحية: مخاطر السيولة، مصارف إسلامية، مصرف السلام الجزائري.

تصنيفات JEL: G32، G21، D81

Abstract:

This study aims to address the issue of liquidity risk management in Algerian Islamic banks. This research was dealt with by addressing the risks of bank liquidity, and then on how to manage liquidity risk in As Alsalam Bank-Algeria. In this study, we have relied on two descriptive and analytical methods, by identifying bank liquidity risks, then analyzing and discussing liquidity risk management at Alsalam Bank-Algeria during the years 2011-2019, based on its annual financial reports. To achieve this, the research paper was divided into two axes. The first axis dealt with the conceptual framework for bank liquidity risk, and the second axis dealt with liquidity risk management Alsalam Bank-Algeria.

The study found that Alsalam Bank-Algeria is achieving positive financial results and is constantly increasing, yet it is exposed to high liquidity risks, especially in 2019.

Keywords: Liquidity risk; Islamic Banks; Alsalam Bank-Algeria.

JEL Classification Cods: D81, G21, G32

المقدمة:

إن من المشاكل التي تحاول المصارف تجنبها هو نقص السيولة، فنقص السيولة في المصارف تقر من ثقة زبائنها، وتجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وتعرضها لمخاطر أخرى قد تؤدي بها إلى الإفلاس، كما أن توفر السيولة بمقدار كبير وزائد يحملها تكاليف إضافية مع إضاعة فرص إستثمارية تحقق لها عوائد وأرباح، فبدلك تعمل المصارف على توفير السيولة اللازمة والكافية لختلف عملياتها المصرافية. غير أن المصارف الإسلامية تواجه مشكلة السيولة أكثر من نظيرتها التقليدية لكونها لا تعامل بالفوائد وأصولها يصعب تحويلها إلى سيولة في المدى القصير، لذلك فمشكلة السيولة تمثل تحدياً كبيراً للمصارف الإسلامية.

ومن بين المصارف الإسلامية التي تنشط في الجزائر نجد مصرف السلام الجزائري، الذي بدأ نشاطه في 20 أكتوبر 2008، ومن الأحداث المصاحبة لبداية نشاطه وقوع الأزمة المالية العالمية 2008، والتي نتج عنها تشديد الإجراءات الاحترازية والرقابية المصرفية، لعدم تكرار تلك الأزمة، ومنها آليات وطرق إدارة مخاطر السيولة في مصارف.

مشكلة الدراسة

وبعد لما سبق تبرز معالم المشكلة التي تحاول معالجتها في هذه الدراسة من خلال التساؤل التالي:

كيف تدير المصارف الإسلامية في الجزائر مخاطر سيولتها؟

تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح التساؤلات التالية:

ـ ما المقصود بمخاطر السيولة المصرفية؟

ـ كيف يعالج مصرف السلام الجزائري مخاطر سيولته؟

فرضيات الدراسة

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية لها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

ـ تواجه المصارف الإسلامية مخاطر السيولة؟

ـ مصرف السلام الجزائري يدير مخاطر سيولته وفق تعليمات بنك الجزائر والمؤسسات الدولية للرقابة المصرفية.

أهداف الدراسة

وتحدف هذه الدراسة إلى:

ـ التطرق إلى مخاطر السيولة المصرفية؛

ـ تشخيص واقع إدارة مخاطر السيولة بمصرف السلام الجزائري.

أهمية الدراسة

تنجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

ـ التعرف على مخاطر السيولة المصرفية؛

ـ التعرف على واقع إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية، لكون المصارف الإسلامية تتعرض لمخاطر السيولة أكثر مما تتعرض لها المصارف التقليدية.

المنهج المتبّع

وقد تم الاعتماد في هاته الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال وصف الدراسة في الجانب النظري بالاعتماد على عدة مراجع، ثم تحليل ومناقشة إدارة مخاطر السيولة بمصرف السلام الجزائري خلال السنوات 2011-2019، بالإضافة إلى تقاريره المالية السنوية.

الدراسات السابقة

- بوعبدلي أحلام، وطبي عائشة (2015). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة (2011-2014). مجلة رؤى اقتصادية. جامعة الشهيد حمـه لحضرـه. الـوادـيـ. الجـازـيرـ. العدد 8. جوان 2015: حيث قام الباحثان بإجراء دراسة مقارنة لإدارة مخاطر السيولة بين كل البنوك التقليدية والإسلامية، ودراسة كل من المتغيرات المستقلة (حجم البنك، العائد على أسهم، العائد على الأصول، معدل كفاية رأس المال) بالمتغير التابع مخاطر السيولة في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في قطر خلال الفترة (2011-2014)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- شرون رقية، وشعوري محمود فوزي (2018). محددات خطر السيولة في البنوك الإسلامية حالة بنك البركة الجزائري (2002-2015). مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر. العدد 13. 2018: هدفت الدراسة إلى توضيح أهم المؤشرات المستخدمة لقياس خطر السيولة، وتقدير العلاقات بينها وبين المتغيرات ذات الصلة، بدراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة (2002-2015)، من خلال تتبع سلوك الإحصائي ونماذج الانحدار المتعددة المقدرة تبين أن معدل العائد على الأصول لم يظهر في أي نموذج، في حين كانت نسبة القروض إلى الودائع محدداً لخطر السيولة في كل النماذج بعلاقة طردية، أي كان مؤشر السيولة المستخدم، مما يستدعي ضرورة دراسة طبيعة القروض وتناسبها مع طبيعة الودائع.
- بوعبدلي أحلام، وطبي عائشة (2020). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة (2008-2017). المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر. العدد 7. جوان 2020: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع إدارة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2008-2017)، الذي تم اختياره كعينة للدراسة، وقد استعمل الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تعاني من فائض في سيولتها، وهذا لاملاكاً لها شبكة عملاء كبيرة ومساهمين طموحين، لكن بالمقابل بقيت معاملاتها محصرة في البيوع والمراجحة دون الخوض في صيغ أخرى كالمشاركة والاستصناع وغيرها.

مصطلحات الدراسة

السيولة: هي قدرة البنك على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، دون تكبـد خسائر غير مقبـولة.

مخاطر السيولة: هي مخاطر تعرض المؤسسة لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبـد تكاليف أو خسائر غير مقبـولة.

1- الإطار المفاهيمي لمخاطر السيولة المصرفية

1-1- السيولة المصرفية:

1-1-1-تعريف السيولة المصرفية:

توجد للسيولة المصرفية عدة تعريفات، نذكر منها:

- تعرف السيولة المصرفية على أساس مفهومين، هما: (السالوس، 2010، صفحة 3)
- مفهوم كمي: ويعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما للإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على المصرف دون تأخير.
- مفهوم نقدی: ويعبر عنه بكمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد، مضافاً إليها الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة تسديد التزامات العملاء، أو من خلال الحصول على ودائع جديدة.
- عرفتلجنة بازل السيولة بأنها: «قدرة البنك على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، دون تكبد خسائر غير مقبولة». (BIS, 2013)
- عرف صندوق النقد الدولي السيولة بأنها تشير إلى: «المدى الذي يمكن فيه بيع الأصول المالية بسعر السوق كامل أو قريبا منه في غضون مهلة قصيرة»。(IMF, 2021, p. 3)

1-1-2-مكونات السيولة المصرفية:

تنقسم السيولة المصرفية حسب سرعة توفيرها إلى ما يلي: (الصيري، 2016، الصفحتان 145-146)

- السيولة الحاضرة: وهي النقدية الحاضرة لدى المصرف والتي تحت تصرفه، وتشمل على:
 - النقدية بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية:وهي الأموال الموجدة في خزائن المصرف في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة وأجنبية. وقد يجد المصرف صعوبة في تقدير رقم هذا البند ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره.
- الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي:
 - حيث يتلزم المصرف وفق التشريعات الخاصة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي هذا التأثير في حجم الائتمان هذا بالإضافة إلى أن المصرف قد يحفظ بأرصدة في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى المصارف الأخرى. بذلك يلجأ المصرف إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها يمكن تحويلها إلى البنك المركزي للحصول على مقابلها النقدي.
- الشيكات تحت التحصيل:

وهي شيكات مقدمة من عملاء المصرف لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالمصرف وتحدد المصارف نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وفقاً للخبرة السابقة، وبذلك تتحاط بعدم الأخذ بالحساب تلك الشيكات التي يتحمل

رفضها بسبب أو آخر، وتعتبر الشيكات التي يمكن تحصيلها عن طريق غرف المقاصلة أكثر سيولة من غيرها والشيكات المحلية المسحوبة على نفس البلد أكثر سيولة من الشيكات المسحوبة على الخارج.

• **السيولة شبه النقدية:**

وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أي بيعها أو رهنها، ومنها: أذونات الخزينة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية من أسهم وسندات، وهي أصول تسمى (بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة)، فهي تمثل بقدر أهل استحقاقها وإمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن، وكلما كانت هذه الأصول حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف فيها.

1-1-3-مكونات السيولة في المصرف الإسلامية: (المغربي، 2004، صفحة 143)

• **السيولة النقدية:**

ت تكون هذه المجموعة من الأصول السائلة بشكل كامل والتي تميز بسيطرة البنك الإسلامي عليها وإمكاناته من التحكم فيها بصورة مباشرة، وتشتمل على النقدية بخزينة البنك سواء كانت بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، والودائع لدى البنك الأخرى، والودائع التي لدى البنوك الإسلامية. ويضيف البعض إلى ذلك الشيكات تحت التحصيل.

• **السيولة شبه النقدية:**

وت تكون هذه المجموعة من مجموعة الأصول التي يمكن للبنك الإسلامي التصرف فيها وتحويلها إلى سيولة كاملة دون أو بأقل الحسائير، وبطبيعة الحال فإن سيطرة البنك عليها لا تصل سيطرته على مكونات المجموعة الأولى، وتشتمل هذه المجموعة على الأسهم والمستحقات المضمونة لدى العملاء خلال ثلاثة شهور، والشهادات القابلة للتداول التي يصدرها البنك الإسلامي، والأوراق الحكومية وغيرها مما يقبله البنك المركزي.

1-4-1-أهمية السيولة المصرفية في المصارف الإسلامية:

تكمّن أهمية السيولة في المصارف الإسلامية في: (إسماعيل، 2018، صفحة 15)

- الحفاظة على تطبيق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية التي توجب انسياط الأموال إلى مجالات الاستثمار المختلفة وعدم اكتنازها وحبسها؛

- تؤكد السيولة على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتعهداته اتجاه المودعين، وغيرهم من أصحاب الحقوق، ومن ثم تعزيز الثقة في المصرف؛

- الحفاظة على سمعة المصرف الإسلامي، فوجود فائض في السيولة أكثر من الواحد الاحتياطي به قد يفهم منه أنه لا يوجد لديه برنامج استثماري، وأنه يحمد الأموال، كما أن وجود عجز في السيولة قد يفقد الثقة به مما يؤدي بالمودعين إلى سحب أمراهم، وهو ما قد يؤدي إلى وقوع المصرف الإسلامي في مشكلات ضخمة؛

- يباشر المصرف الإسلامي أنشطة متعددة ومتنوعة بعيداً عن نظام الفائدة الربوي، وهذا ما يوجب الاحتفاظ بمستوى سيولة أعلى من مستوى السيولة المطلوب في البنك التقليدي الربوي وهذا يؤثر على العائد الإجمالي للاستثمار؛

- هناك الكثير من المعاملات المالية غير الجائز شرعاً، وهذا ما يزيد من أهمية البحث عن سبل مشروعة تساعد المصارف الإسلامية في استثمار فائض السيولة وتعطية العجز؛
- يوظف المصرف الإسلامي معظم أمواله في مشروعات اقتصادية متوسطة، أو طويلة الأجل، وليس قصيرة فقط، وهذا ما يبرز أهمية تحطيم النقدية والسيولة في المصارف الإسلامية والرقابة عليها؛
- لا تستطيع المصارف الإسلامية أن تغطي ما تتعرض إليه من انخفاض في معدل السيولة من البنوك الربوية، كما أنه في حالة وجود ارتفاع في معدل السيولة لا تستطيع أن تروع هذا الفائض لدى المصارف الربوية بفائدة؛
- توفر السيولة المرونة في الاختيار، حيث تعطي السيولة للمصرف الإسلامي إمكانية البحث عن الاستثمار الأفضل؛
- تجنب المصرف البحث عن مصادر تمويل عالية التكلفة كما تمكنه من مواجهة الأزمات عند وقوعها، ومواجهة متطلبات النمو، والتشغيل.

١-٢-١- إدارة السيولة المصرفية:

١-٢-١- مفهوم إدارة السيولة المصرفية: (لال الدين و هراوة، ٢٠١٠، الصفحتان ٥-٦)

أصدر البنك الماليزي المركزي BNM معياراً حدد فيه مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية وبين أن إدارة السيولة تعني: «احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات كبيرة بشكل فجائي أو غير متعدد». وقد قسم «لائر وأخرون» إدارة النقد (السيولة) إلى قسمين: إدارة أساسية Basic Cash Management ، وإدارة متقدمة Advanced Cash Management . فالإدارة الأساسية للسيولة هي التي تعامل مع النقد الفعلي المتوفر لدى المؤسسة، أي تكون واحدة من أهم وظائفها الرئيسية تحديد المستوى الأمثل للنقد، بحيث يمكن دفع واستلام المبالغ الضرورية لتشغيل المؤسسة بشكل سليم. أما الإدارة المتقدمة للسيولة فتتضمن الإدارة الأساسية بالإضافة إلى مهام أخرى مثل: التنبؤ بالسيولة والتفاوض وإقامة العلاقات مع المؤسسات المالية ومؤسسات إدارة المخاطر المالية.

١-٢-٢- أهداف إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

تهدف إدارة السيولة في المصارف الإسلامية إلى: (لال الدين و هراوة، ٢٠١٠، صفحة ٩)

- الحفاظة على استمرار المصرف في أداء وظيفته على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه؛
- التأكد من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتحصيل الدعم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها؛
- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، وعدم تعريض المصرف لمحاطرة كبيرة على المدى الطويل؛
- تقوية ثقة المودعين وبالتالي استمرارهم في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم؛
- تسهيل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة؛
- توريق أصول بغض إصدار صكوك، لتحقيق عوائد جذرية للمستثمرين وتعطية جزء من العجز في الموارنة؛
- تجنب المصرف اللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط ممحضة أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1-2-3- مؤشرات تقييم كفاءة إدارة السيولة المصرفية:

تستخدم المصارف العديد من المؤشرات التي تحكم على مدى كفاءة السيولة النقدية فيها، نذكر منها:

- نسبة الرصيد النقدي:

تحسب هذه النسبة بقسمة مجموع الأصول السائلة بميزانية البنك على إجمالي الودائع لديه، إذ تمثل الأصول السائلة في النقدية بالخزينة والأرصدة لدى البنك المركبة والبنوك الأخرى، إضافة إلى ما يمكن تحويله إلى سيولة بصورة سريعة وبأقل الخسائر الممكنة، وهدفها معرفة إمكانية البنك على رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء. (المغربي، 2004،

الصفحات 147-150)

تحسب بفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

- نسبة السيولة القانونية:

تشير هذه النسبة على مدى اعتماد المصرف على موجوداته السائلة في تغطية الودائع، فكلما ازدادت هذه النسبة كان أفضل ومصدر أمان للإدارة. (زياد و حودة، 2006، الصفحات 65-67)

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

- نسبة التوظيف:

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف. (أبو حمد، 2002، صفحة 196)

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

تحسب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول بميزانية بشكل كلي سواء كانت في شكل نقدي أو شبه نقدي أو كانت أصولا لا يمكن تحويلها في صورة سائلة بسهولة أو أصول ثابتة، وهدف هذه النسبة الوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموع الأصول الكلية للبنك بما يسهم في التعرف الأمثل على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة. (المغربي، 2004، الصفحات 147-150)

نحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية وشبه النقدية)}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

١-٣-٣- مخاطر السيولة المصرفية:

١-٣-١-تعريف مخاطر السيولة المصرفية:

- يعرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية مخاطر السيولة على أنها: «مخاطر تعرض المؤسسة لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتکبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة». (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020)

- يعرفها بنك التنمية الاجتماعية لأوروبا بأنها: «مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الدفع في الوقت المناسب عندما تصبح مستحقة أو من عدم القدرة على القيام بذلك بتكلفة مستدامة». (CEB, 2021)

١-٣-٢-أسباب مخاطر السيولة:

تتحقق مخاطر السيولة نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية، نذكر منها: (الخطيب، 2005، الصفحات 113-114)

- العوامل الداخلية: وتتمثل في:

- ضعف تحطيط السيولة من حيث آجال الاستحقاق؛

- سوء توزيع الأصول على الاستخدامات المتفاوتة في إمكانية التحول لأرصدة سائلة؛

- عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة في حالة التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقة يجب الوفاء بقيمتها في ظل عدم وجود موارد سائلة كافية.

- العوامل الخارجية: ومن أهمها:

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد الوطني وما يتبعه من تعثر لبعض المشروعات مع عدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في آجال استحقاقها؛

- الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية.

١-٣-٣-إسهامات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة:

ساهمت لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة من خلال مبادئ إرشادية، وإدخال نسبتين لمراقبة مخاطر السيولة المحتملة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، حيث:

- المبادئ الإرشادية: أصدرت لجنة بازل في 25 سبتمبر 2008 نشرة بعنوان: مبادئ الإدارة الحصيفة والرقابة على مخاطر السيولة، حيث تضمنت عدة فقرات لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة المصرفية، وهي: (BIS, 2013, pp. 3-5)

- على إدارة المصرف توفير تدابير رصينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة، ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تولد من موجودات ومطلوبات المصرف ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة؛
- على المصرف متابعة ومراقبة تعرضه لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات أو بعين الاعتبار القيود الواردات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة؛
- على المصرف أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسوية النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات؛
- على المصرف إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة، وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وإمكانية التنفيذ عليه؛
- على المصرف تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة ولضمانبقاء الإنكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به؛
- على المصرف اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة السيولة تحدد بوضوح استراتيجيات توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات؛
- على المصرف أن يحتفظ بامانة ي تكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة سيناريوات الظروف الضاغطة التي تشمل فقدان المصادر غير المضمونة للسيولة.

● نسبة تغطية السيولة¹ (BIS, 2013):

طورت نسبة السيولة قصيرة الأجل في اتفاقية بازل 3، بهدف تعزيز المرونة قصيرة الأجل لمخاطر سيولة البنك من خلال التأكد من أن لديه أصول سائلة عالية الجودة لمواجهة أزمة خطيرة من شأنها أن تستمر 30 يوما. تم إصدارها في 07 جانفي 2013، على أن تكون بداية من سنة 2019 كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال 30 يوما المقبلة}} \leq 100\%$$

● نسبة صافي التمويل المستقر² (BIS, 2014):

تم إعدادها من أجل ضمان وجود مصادر تمويل مستقرة لدى المصارف في الأجل المتوسط لتمويل أنشطتها المالية لمدة لا تقل عن السنة. تم إصدارها في 31 أكتوبر 2014، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح}}{\text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب خلال سنة واحدة على الأقل}} \leq 100\%$$

¹ Liquidity Coverage Ratio

² Net Stable Funding Ratio

2- إدارة مخاطر السيولة بمصرف السلام الجزائري

2-1- مصرف السلام الجزائري:

1-1-2- نبذة عن مصرف السلام الجزائري ومنتجاته: (مصرف السلام الجزائري، 2021)

المصرف:

تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائري بتاريخ 08 جوان 2006، وتم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 7,2 مليار دينار جزائري، ليبدأ مزاولة نشاطه بداية من تاريخ 20 أكتوبر 2008، مستهدفا تقديم خدمات مصرافية مبتكرة، وقد تم رفع رأس ماله الاجتماعي سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري.

إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرافية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

مهمته:

إعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية، والعالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

رؤيته:

الريادة في مجال الصيرفة الشاملة، بمعطيات مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف.

المنتجات المصرف:

يقترن مصرف السلام-الجزائر بمجموعة منتجات وخدمات مبتكرة:

- عمليات التمويل:

مصرف السلام-الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية، وكافة احتياجات في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المراجة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل، ... إلخ.

- التجارة الخارجية:

مصرف السلام-الجزائر، يضمن تنفيذ التعاملات التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح خدمات سريعة وفعالة من وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستندية، التعهادات وخطابات الضمان البنكية.

- الاستثمار والادخار:

مصرف السلام-الجزائر يقترح حلول جذابة وآمنة من خلال: إكتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير (أمنيتي)، بطاقة التوفير (أمنيتي)، حسابات الاستثمار، ... إلخ.

- الخدمات:

خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات المصرافية عن بعد "السلام مباشر"، خدمة "موبايل بنكينغ"، خدمة موبايل سويفت "سويفتي"، بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة"، بطاقات السلام فيزا الدولية، خدمة الدفع عبر الأنترنت "E-Amina"، خزانات الأمانات "أمان"، ماكينات الدفع الآلي، ماكينات الصراف الآلي، ... الخ.

2-1-2- نشاط مصرف السلام الجزائري:

يمكن التعرف على نشاط مصرف السلام الجزائري من خلال الجدول التالي:

الوحدة: آلاف الجدول (01): مصرف السلام الجزائري بالأرقام (2011-2019)

دج

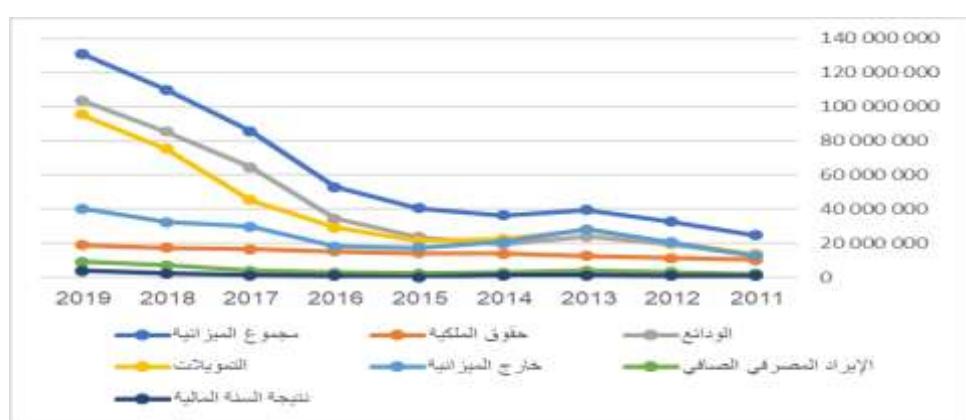
نهاية السنة المالية	الإيراد المصرفي الصافي	خارج الميزانية	التمويلات	الودائع	حقوق الملكية	مجموع الميزانية	السنوات
898 166	2 189 357	12 648 007	13 719 076	12 945 736	10 230 466	24 821 430	2011
1 119 549	3 003 833	20 521 172	20 212 187	19 401 238	11 350 016	32 782 523	2012
1 266 660	4 021 811	28 225 919	27 530 829	23 931 685	12 616 676	39 550 749	2013
1 383 314	2 859 401	20 893 615	22 548 034	19 450 948	13 999 990	36 309 089	2014
301 357	2 214 284	17 318 013	21 268 340	23 685 162	14 301 347	40 575 207	2015
1 080 086	2 769 196	18 106 908	29 377 096	34 511 853	15 381 433	53 103 919	2016
1 181 246	3 989 527	29 898 255	45 454 481	64 642 211	16 562 679	85 775 329	2017
2 418 015	7 015 658	32 344 107	75 339 606	85 431 501	17 304 949	110 109 059	2018
4 007 410	9 226 913	40 393 354	95 582 580	103 791 827	19 012 201	131 018 967	2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائري

ويمكن توضيح تطور نشاط مصرف السلام الجزائري بيانياً كالتالي:

الشكل (1): تطور نشاط مصرف السلام الجزائري (2011-2019)

الوحدة: بالألاف دج



المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال المداول والشكل السابقين، نلاحظ ونستنتج بأن مصرف السلام الجزائري مرّ بـ مرحلتين: كـ المرحلة الأولى (2011-2015): مرحلة بداية النشاط، وقد عرفت ثبات في مؤشرات: مجموع الميزانية وحقوق الملكية والالتزامات خارج الميزانية والودائع والتمويلات والإيراد المصرف الصافي ونتيجة السنة المالية، بسبب كون المصرف حديث على الساحة المصرفية وغير معروف ومازال لم يتسع في نشاطه.

كـ المرحلة الثانية (2016-2019): وهي مرحلة النمو، حيث عرفت مؤشرات مجموع الميزانية والودائع والتمويلات ارتفاعاً ملحوظاً، بينما بقيت مؤشرات حقوق الملكية والإيراد المصرف الصافي ونتيجة السنة المالية تقريباً مستقرة كما في المرحلة الأولى. فارتفاع الودائع في المصرف يرجع لحصول المصرف على ثقة العملاء وتعاملاته الإسلامية. أما ارتفاع تمويلات المصرف فكانت بسبب وجود فائض في السيولة مما أدى بالمصرف إلى اتباع سياسات توسيعية في منح مختلف التمويلات. أما الارتفاع في مجموع الميزانية فيرجع لارتفاع الودائع لديه.

2-2- إدارة مخاطر السيولة بمصرف السلام الجزائري:

أنشأ المصرف لجتين: لجنة متابعة السيولة ولجنة الأصول والخصوم، وقد أوكلت لهما مهمة إعداد الوسائل التي تسمح له بامتلاك نظرة واضحة على المدى القصير عن العناصر المكونة للخزينة لتجنب مواجهة أي مخاطر. كما يمتلك المصرف أداة تحليل وقياس ومتابعة مختلف المخاطر التي قد تطرأ أثناء تنفيذ العمليات وهي تمثل في تقرير ربع سنوي يتم إعداده من قبل إدارة المخاطر ويوجه إلى الإدارة العامة و مجلس الإدارة، ويعرض التقرير مختلف المخاطر بتعريفها وتحديد أدوات قياسها وأدوات التحوط من آثارها على نشاط المصرف . كما تم خلال سنة 2017 إعتماد العديد من السياسات المنظمة لأنشطة المصرف والمؤطرة لإدارة وتسيير المخاطر. (مصرف السلام الجزائري، 2021، صفحة 53)

إن مخاطر السيولة مرتبطة بطبيعة نشاط المصرف الذي يرتكز على القيام بتحويل الأموال ضمن المنظومة الاقتصادية فهو بمثابة نقطة عبور إيجابية بين مختلف متعاملين السوق. وفي هذا الإطار يستخدم المصرف الموارد التي يقوم بتجميعها (موارد تحت الطلب أو لأجل) لتأسيس استخداماته (تحت الطلب أو لأجل).

إن هذا التحويل الذي هو أساس نشاط المصرف ومصدر ربحيته قد يجعله يقوم بتمويل استخدامات طويلة الأجل بالاعتماد على الموارد قصيرة الأجل وفي هذه الحالة يتوجب على المصرف أن يكون قادرًا على سداد جزء من موارده حين استحقاقها وذلك باستعمال استخداماته.

ولذا فإن عدم قدرة المصرف على سداد موارده ومواجهة التزاماته تعرّضه لما يسمى بـ مخاطر السيولة. تتم إدارة مخاطر السيولة لدى مصرف السلام الجزائري في إطار سياسة مخاطر السيولة المعتمدة خلال سنة 2017.

يحرص المصرف على احترام المعايير المتعلقة بمخاطر السيولة المحددة من طرف بنك الجزائر لا سيما معامل السيولة قصيرة الأجل ومعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة. كما تحدد السياسة الداخلية للمصرف جملة من المعايير الواجب احترامها وهي تمثل بشكل رئيس فيما يلي:

- الحفاظة على نسبة أصول سائلة قدرها 25% من مجموع الأصول على الأقل؛

- الحافظة على نسبة استخدام الودائع في التمويلات أقل من 90%;
- الحافظة على معاملات سيولة قصيرة الأجل لشهر وثلاث أشهر بـ 120% على الأقل (حيث تقدر النسبة الإلزامية بـ 100% على الأقل);
- الحافظة على نسبة تركيز الودائع حيث لا يتجاوز مجموع عشر أكبر ودائع نسبة 30% من مجموع ودائع العملاء؛
- الحافظة على نسبة سيولة طويلة الأجل تفوق 25%.

تقوم إدارة الخزينة والعمليات المالية بمتابعة اليومية لوضعية سيولة المصرف وذلك هدف التسيير الأمثل للسيولة بشكل يسمح للمصرف بتفادي الوقوع في أزمة شح للسيولة أو الاحتفاظ بمستوى عالي من السيولة مما ينجر عنه ضياع العوائد التي تنتج عن توظيفها.

كما تتم مراقبة مخاطر السيولة من خلال جنة متابعة السيولة التي تجتمع شهرياً ولجنة الأصول والخصوم التي تجتمع بصفة ربع سنوية وتتمثل مهامها الأساسية في متابعة وتحليل وتطور موارد المصرف واستخداماته لأجل تحديد الأهداف المتعلقة بإدارة السيولة والإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها لضمان التزام المصرف بالتعليمات النظامية السارية في هذا المجال والمحافظة على أمثل مستوى للسيولة. (مصرف السلام الجزائري، 2021، الصفحتان 98-99)

3-2- مؤشرات تقييم إدارة مخاطر السيولة بمصرف السلام الجزائري:

من خلال التقارير المالية السنوية (2011-2019) لمصرف السلام الجزائري، تم إعداد الجدول التالي:

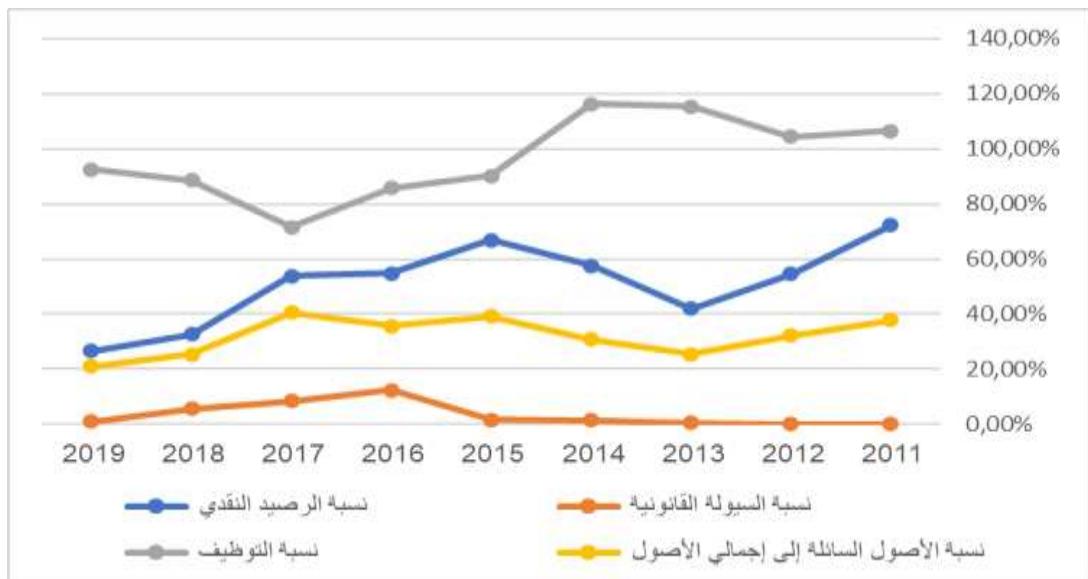
الجدول (02): تطور مؤشرات تقييم إدارة مخاطر السيولة بمصرف السلام الجزائري (2011-2019)

السنوات	نسبة الرصيد النقدي	نسبة السيولة القانونية	نسبة التوظيف	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2011	72,32%	0,00%	106,61%	37,72%
2012	54,47%	0,12%	104,47%	32,23%
2013	41,91%	0,56%	115,29%	25,36%
2014	57,69%	1,35%	116,25%	30,91%
2015	66,93%	1,69%	90,15%	39,07%
2016	54,83%	12,46%	85,73%	35,63%
2017	53,91%	8,32%	71,63%	40,63%
2018	32,75%	5,64%	88,51%	25,41%
2019	26,58%	0,87%	92,59%	21,05%

المصدر: من إعداد الباحثين بالأعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائري

ولتوبيح تطور مؤشرات تقييم إدارة مخاطر السيولة بمصرف السلام الجزائري بيانيا، نجد الشكل التالي:

الشكل (2): تطور مؤشرات تقييم إدارة مخاطر السيولة بمصرف السلام الجزائري (2011-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ ونستنتج:

عرفت نسبة الرصيد النقدي سنة 2011 نسبة لا يأس بها، غير أنها عرفت انخفاض في باقي السنوات، مما جعل المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية المرتبطة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، وقد بلغت 32,75 % سنة 2018 و 26,58 % سنة 2019، وهي تظهر أن المصرف تعرض خلال هاتين الستين لمخاطر سيولة مرتفعة؛
كذلك نسبة السيولة القانونية منخفضة جدا، فلم تبلغ هاته النسبة 13 % خلال السنوات 2011-2019، وبالتالي الإحتياطيات الأولية والثانوية للمصرف غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع الظروف وحالات المصرف؛

حافظ المصرف على نسبة استخدام الودائع في التمويلات (نسبة التوظيف) أقل من 90 % خلال السنوات 2016 و 2017 و 2018، بينما عرفت ارتفاع في باقي السنوات، مما يدل على ارتفاع مخاطر السيولة في تلك السنوات؛
حافظ المصرف على نسبة أصول سائلة قدرها 25% من مجموع الأصول على الأقل خلال السنوات 2011-2018، غير أنها انخفضت في سنة 2019 لتبلغ 21,05 % وهي غير جيدة وتشير تعرض المصرف لمخاطر السيولة أكثر.

4- التحليل والمناقشة:

مصرف السلام الجزائري بمرحلتين بعد مرحلة بداية الشاطئ، حيث كانت المرحلة الأولى (2011-2015) تعرف ثبات في مؤشرات: مجموع الميزانية وحقوق الملكية والالتزامات خارج الميزانية والودائع والتمويلات والإيراد المصرف الصافي ونتيجة السنة المالية، لكن المصرف لم يجذب كثيرا في السوق الجزائرية، وهو يواجه منافسة كبيرة من مصارف تقليدية عريقة في الجزائر. أما المرحلة الثانية (2016-2019) فقد عرف المصرف نموا، إلا أن إيراداته المصرفية ونتيجة المالية السنوية بقيت مستقرة كما في المرحلة الأولى، مما يدل على ضعف مردودية أمواله.

كما نسبت الرصيد النقدي لستي 2018 و 2019 عرفت نسب متذبذبة جدا، مما يدل على أن مصرف السلام الجزائري في وضعية حرجية في هاتين السنتين بسبب عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية المتربعة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. وقد فاقت نسبة استخدام الوائع في التمويلات (نسبة التوظيف) النسبة 90 % لسنة 2019. وكذلك انخفضت نسبة أصوله السائلة من مجموع الأصول على النسبة 25% لسنة 2019، فكل هذه المؤشرات تعتبر مؤشرات سيولة غير جيد.

كما بصفة عامة يتعرض مصرف السلام الجزائري لمخاطر سيولة مرتفعة وخاصة في سنة 2019، وهو بذلك لا يطبق تعليمات بنك الجزائر وإرشادات المؤسسات الدولية للرقابة المصرفية بخصوص إدارة مخاطر السيولة المصرفية.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية الجزائرية، والتي حاولنا من خلالها التطرق لواقع إدارة مخاطر السيولة في مصرف السلام الجزائري، من خلال معالجة إشكالية أساسية تتمحور حول كيفية إدارة المصارف الإسلامية الجزائرية لمخاطر سيولتها.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى ما يلي:

كما المصارف الإسلامية تواجه كغيرها من المصارف مخاطر السيولة؛
كمصرف السلام الجزائري منذ بداية نشاطه في 20 أكتوبر 2008 وهو يحقق نتائج مالية إيجابية وهي في ارتفاع مستمر؛
كمصرف السلام الجزائري يتعرض لمخاطر سيولة مرتفعة، وخاصة في سنة 2019.

نتائج اختبار الفرضيات: كانت كالتالي:

كمخصوص الفرضية الأولى والمتعلقة بأن المصارف الإسلامية تواجه مخاطر السيولة فقد تحققت من خلال إظهار بأن المصارف بصفة عامة تتعرض لمخاطر السيولة، وأن المصارف الإسلامية تتعرض لمخاطر سيولة أكثر مما تتعرض لها المصارف التقليدية؟

كما أما بخصوص الفرضية الثانية والمتعلقة بأن مصرف السلام الجزائري يدير مخاطر سيولته وفق تعليمات بنك الجزائر والمؤسسات الدولية للرقابة المصرفية فلم تتحقق، لكون المصرف يواجه مخاطر سيولة مرتفعة.

التصويبات: إنطلاقاً من النتائج المتوصل إليها نوصي بما يلي:

كمقدرة مساهمة بنك الجزائر في إنشاء مصارف إسلامية جديدة لتكسر احتكار المصارف الإسلامية القديمة؛
كمإصدار المزيد من التشريعات والهيئات التي تساعده على نشاط المصارف الإسلامية، وخاصة من حيث توفير السيولة؛
كمقدرة المراقبة الشديدة لبنك الجزائر للمصارف الإسلامية، وخاصة في مجال مخاطر السيولة لتجنب إفلاس هذه المصارف؛

كمقدرة تقديم بنك الجزائر قروض بدون فوائد للمصارف الإسلامية في حالة ارتفاع مخاطر سيولتها.

المصادر والمراجع:

1. BIS. (2013, January 07). Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools. Retrieved April 25, 2021, from The Bank for International Settlements: <https://www.bis.org/publ/bcbs238.pdf>
2. BIS. (2014, October 31). Basel III: the net stable funding ratio. Retrieved April 24, 2021, from The Bank for International Settlements: <https://www.bis.org/publ/d295.pdf>
3. CEB. (2021). Liquidity Risk. Retrieved April 24, 2021, from The social development bank for Europe: <https://coebank.org/en/investor-relations/risk-management/liquidity-risk/>
4. IMF. (2021). MONEY, CREDIT, AND DEBT. Retrieved april 25, 2021, from The International Monetary Fund: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/mfs/manual/pdf/mmfsch6.PDF>
5. أكرم لال الدين، و سعيد براوة. (2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي، يومي: 25-29 ديسمبر 2010. مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي.
6. رضا صاحب أبو حمد. (2002). إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر. دمشق، سوريا: دار الفكر للنشر والتوزيع.
7. رمضان زياد، و محفوظ جودة. (2006). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، (المجلد الطبعة الثالثة). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
8. سمير الخطيب. (2005). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي. الاسكندرية، مصر: منشأة المعارف.
9. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية (المجلد الطبعة الأولى). الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
10. علي أحمد السالوس. (2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي، يومي: 25-29 ديسمبر 2010. مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي.
11. علي سيد إسماعيل. (2018). مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
12. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (ديسمبر, 2020). مسرد المصطلحات والتعريفات المستخدمة في وثائق مجلس الخدمات المالية الإسلامية. تاريخ الاسترداد 24 أفريل, 2021، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: https://www.ifsbl.org/ar_terminologies.php
13. محمد الصيرفي. (2016). ادارة العمليات المصرافية (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
14. مصرف السلام الجزائر. (2021). التقرير السنوي 2017. تاريخ الاسترداد 24 أفريل, 2021، من مصرف السلام-الجزائر: <https://www.alsalamalgeria.com/pdf/Rapport-Annuel-ASBA-2017-AR.pdf>
15. مصرف السلام الجزائر. (2021). التقرير السنوي 2019. تاريخ الاسترداد 25 أفريل, 2021، من مصرف السلام-الجزائر: <https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2019.pdf>
16. مصرف السلام الجزائر. (2021). عن مصرف السلام الجزائر. تاريخ الاسترداد 25 أفريل, 2021، من مصرف السلام-الجزائر: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html>